

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

قوانين ومشاريع التجنيس الفرنسية
وموقف الجزائريين منها
1865-1936

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:

• منى بن التومي.

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	عيسى بن قبي
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	فتح الدين بن أزواو
ممتحنا	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مصطفى عبيد

السنة الجامعية: 1436-1437هـ / 2015-2016م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّتُ النَّجْمَ
وَالَّذِي يُنَزِّلُ الْمَطَرَ
وَالَّذِي يُحْيِي الْمَوْتَى
وَالَّذِي يُخْرِجُ الْحَيَاةَ
وَالَّذِي يُنَزِّلُ الْمَطَرَ
وَالَّذِي يُحْيِي الْمَوْتَى
وَالَّذِي يُخْرِجُ الْحَيَاةَ

شكر وتقدير

أولا وقبل كل شيء أشكر الله على توفيقه لي لإتمام هذا العمل كما
أقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "فتح الدين بن أزواو"
إلى كل عمال الملتببات الخارجية وإلى كل من ساعدني من قريب أو من

بعيد



إهداء

إلى نبع الحنان وبر الأمان من منحنى الحياة والحب أمي الغالية "لويزة"
إلى من أعطاني الحنان ورعاني منذ كنت صغيرة وحنني على املثابرة
وقوة التحدي، أبي العزيز "أحمد"
إلى زوجي وتاج رأسي والسند المثلين الذي لم يخل عني يوماً بدعمه
ونصائحه "المبروك"

إلى الإخوة: العمري، فيصل، معمر، لخضر، إبراهيم
إلى جدي "عمار" وجدتي خيرة وسعدة
إلى خالي وخالتي وأعمامي وعماتي
إلى عائلة زوجي من الكبير إلى الصغير
إلى ابنتي عمتي وصديقتي عمري التي ساعدتني على إتمام هذا العمل
"حليمة بن التومي"
إلى كل الطلبة والطالبات
إلى أرواح الشهداء الطاهرة إلى كل من ساندني وأمدني بالعون من
قريب أو بعيد

قائمة المختصرات:

س.ن = سيناتوس كونسلت

ح.ع.1 = الحرب العالمية الأولى

ح.ش.ج = حزب الشعب الجزائري

ج.ع.م = جمعية العلماء المسلمين

ج.ج.م = جمعية الجزائريين المتجنسين

تر = ترجمة

ص = صفحة

ح.و.ج = الحركة الوطنية الجزائرية

مقدمة

مقدمة:

منذ وطأت أقدام المستعمرين الفرنسيين بلدنا، وهم حريصون على تشتيت أهلها، بمختلف الطرق وشتى الأساليب لتحقيق أهدافهم الكبرى الطامحة إلى السيطرة على البلاد والعباد، حيث حاول الاستعمار الفرنسي طمس الهوية والشخصية الوطنية بغية إذابة الجزائر في الكيان الفرنسي وإنهاء وجودها ككيان مستقل بكل مقوماته، ومن أبرز الأساليب التي اتبعتها قوانين التجنيس بدأ بالقانون الأساسي لسنة 1865، ثم قانون التجنيس لسنة 1919م، وأخيرا قانون سنة 1936م.

دوافع اختيار الموضوع:

ما حفزني للكتابة في هذا المجال هو أهمية الموضوع في كونه يتحدث عن موقف فرنسا من الهوية الجزائرية من خلال قوانين التجنيس.

إشكالية البحث:

نحاول في هذا البحث الإجابة عن إشكالية محورية هي:

ما هي دوافع فرنسا من قوانين التجنيس؟ وما تأثيرها على الجزائريين؟

مناهج البحث:

في إطار بحث ومناقشة هذه الإشكالية اتبعت المنهج التاريخي التحليلي الذي فرضته طبيعة الموضوع المدروس، حيث عملت بمقتضاه على تجزئة وتحليل مضمون القوانين وأهدافها، كما أنني وظفت جزئيا المنهج المقارن الذي فرض نفسه علي نظرا لطبيعة البحث، فوظيفته في تحديد التباين بين الآراء والمواقف.

حدود البحث:

ينحصر موضوع البحث في ثلاث تواريخ هامة هي 1865-1919-1936م كل هذه التواريخ تم إصدار فيها قانون من القوانين التجنيس الفرنسية والتي هي موضوع بحثنا.

صعوبات البحث:

من أبرز العراقيل التي واجهتني أذكر اختلاف وجهات النظر بين المؤرخين حول طبيعة قوانين التجنيس ودوافع قيام السلطات الفرنسية بها.

أهم المصادر:

لإنجاز هذا البحث اعتمدت على عدد كبير من المصادر والمراجع المتنوعة وتمثلت في الكتب والمذكرات والمجلات وكانت كالتالي:

1- المصادر: متنوعة نذكر منها، شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية تسير، فرحات عباس في كتاب ليل الاستعمار، عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، إضافة إلى مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج.

2- المراجع: كانت متنوعة متعددة أذكر بعضها وأهمها:

بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1968م أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر ناهد إبراهيم الدسوقي: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.

أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، ج3.

خطة البحث:

اشتملت خطة البحث على مقدمة وثلاث فصول وخاتمة:

تناولت في الفصل الأول قانون السيناتوس كونسلت 1865 وقسمته إلى أربعة مباحث، المبحث الأول تحدثت عن ظروف صدور قانون السيناتوس كونسلت، أما المبحث الثاني فقد تمحور حول مضمون هذا القانون، في حين خصصت المبحث الثالث للتحدث عن أهداف فرنسا من هذا القانون وكان المبحث الرابع مخصصا للحديث عن موقف الجزائريين من هذا القانون.

أما فيما يخص الفصل الثاني فتناولت فيه قانون التجنيس لسنة 1919م فقسمت هذا الفصل إلى خمسة مباحث، تحدثت في المبحث الأول عن ظروف ودوافع صدور القانون،

أما المبحث الثاني فخصصته عن مضمون قانون 1919م، في حين تمحور المبحث الثالث حول ذكر الأهداف التي كانت فرنسا ترغب في تحقيقها من وراء إصدارها لهذا القانون، أما المبحث الرابع فكان فرصة للتعبير عن موقف الجزائريين إزاء هذا القانون، وأخيرا تناولت في المبحث الخامس نتائج هذا القانون.

وكان الفصل الثالث والأخير مخصصا لدراسة قانون التجنيس لسنة 1936م قسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، المبحث الأول تناولت فيه ظروف ودوافع صدور هذا القانون، أما المبحث الثاني فكان مخصصا للحديث عن مضمون القانون، والمبحث الثالث فخصصته لذكر أهداف فرنسا من القانون أما المبحث الرابع والأخير فتحدثت فيه عن موقف الجزائريين من القانون.

المفصل الأول

قانون السيناتوس كونسلت 1865

المبحث الأول: ظروف صدوره

المبحث الثاني: مضمونه

المبحث الثالث: أهداف فرنسا منه

المبحث الرابع: موقف الجزائريين منه

المبحث الأول: ظروف صدوره.

عند زيارة نابليون الثالث الإمبراطور الفرنسي للجزائر عام 1860م لاحظ بنفسه المأساة التي لحقت بالشعب الجزائري وحاول إصلاح أحوال الأهالي غير أن سياسته لم تطبق على ارض الواقع¹ حيث اصدر مرسوما في 26 نوفمبر 1860م ينص على إلغاء وزارة القطر الجزائري رغم معارضة المستوطنين لعودة الحكم العسكري².

وخلال زيارته الثانية في ماي 1865م صرح قائلاً: "إن فرنسا لم تأت للقضاء على جنسية شعب ولكن ارغب في تحسين مستواكم المعيشي ومشاركتكم الحياة السياسية لبلدكم"³ ومصادقة مجلس الشيوخ الفرنسي* أمر نابليون الثالث** في 14 جويلية 1865م بإصدار قانون السيناتوس كونسلت⁴ الذي يعتبر من أول النصوص القانونية التي فتحت الباب أمام منح الجنسية الفرنسية للجزائريين⁵.

المبحث الثاني: مضمونه.

ينص قانون السيناتوس كونسلت على أن الجزائري مادام يتمسك بدينه فهو من الرعايا الفرنسيين ولا يتمتع بالحقوق الذي يستفيد منها الفرنسيون، أما إذا تخلى عن أحواله الشخصية فيصبح مثله مثل الفرنسيين احتوى هذا القانون على جملة من المواد وهي كالآتي:

1 عمار عمور: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 295.

2 صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر والتوزيع، ص 399.

3 عمار عمورة: المرجع السابق، ص 295.

* مجلس الشيوخ الفرنسي: هو مجلس الأعيان في البرلمان الفرنسي تأسس سنة 1795م عقب الثورة الفرنسية كان يضم 60 عضو يعينون مدى الحياة ثم زاد عدد أعضائه منحه نابليون لقب الولاة.

** نابليون الثالث: من أسرة نابليون بونابرت الأول وصل إلى الحكم بعد ثورة 1848م حيث فاز في الانتخابات بسبب شهرة عائلته وأمجادها فأصبح رئيسا سنة (1848-1852) ثم قلب الحكم وعين نفسه إمبراطور تحت لقب نابليون الثالث (1852-1870).

4 زبيري سيف الإسلام: سجل في تاريخ الاستعمار، د.ت، د.م، ص 32.

5 على مراد: الإصلاح الإسلامي في الجزائر، ترجمة محمد يحيان، ط 2، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص 405.

المادة 01:

- الأهل المسلم فرنسي ولكنه سيظل خاضعا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- يمكن أن يسمح له بالخدمة بالجيشين البري والبحري، كما يمكن أن يدعى إلى ممارسة وظائف وأشغال مدنية بالجزائر.
- ويمكن بناء على طلب منه، أن يتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية، وفي هذه الحالة سيخضع للقانون الفرنسي.

المادة 02:

- الأهل الإسرائيلي فرنسي ولكنه سيظل خاضعا للقانون الخاص الذي يحكمه.
- يمكن أن يسمح له بالخدمة بالجيشين البري والبحري، كما يمكن أن يدعى إلى ممارسة وظائف وأشغال مدنية بالجزائر.
- ويمكن بناء على طلب منه، أن يتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية، وفي هذه الحالة سيخضع للقانون الفرنسي.

المادة 03:

- يمكن للأجنبي الذي يثبت ثلاث سنوات إقامة بالجزائر أن يستفيد من جميع حقوق المواطن الفرنسي.

المادة 04:

- لا يمكن الحصول على المواطنة الفرنسية المنصوص عليها في المواد: 1، 2، 3، إلا بعد بلوغ سن 21 سنة كاملة وفقا لما ينص عليه المرسوم الامبريالي (الإمبراطور) الصادر عن مجلس الدولة¹.

المادة 05:

- نص تنظيمي إداري سيحدد:
- شروط قبول وترقية الأهالي المسلمين والأهالي الإسرائيليين تكون بالجزائر.

¹ <https://independent.academia.edu/MostafaABID>

• ستكون هذه الصيغ وفق أحكام المواد 1، 2 و 3 من قانون سيناتوس كونسيلت.

المبحث الثالث: أهدافه.

إن هذا القانون الذي اتبعته السلطات الفرنسية كانت تسعى من خلاله إلى تحقيق

مجموعة من الأهداف التي تخدم مصالحها السياسية والاقتصادية وتمثلت فيما يلي:

- مسخ الشخصية الجزائرية وجعل الشعب الجزائري شعب مجرد بلا هوية.

- تحطيم كيان الشعب الجزائري اقتصاديا واجتماعيا.

- محو الوجود التاريخي والحضاري للشعب الجزائري من خلال تحطيم القوى المادية

والروحية لهذا الشعب¹.

- إدماج الشعب الجزائري في المجتمع الفرنسي وفرنسة الجزائر وجعلها جزء لا يتجزأ

من فرنسا².

- إقناع الجزائريين بأن فرنسا لم تأتي إلى الجزائر لاضطهاد أهلها ولكن لتجلب لهم

الحضارة³.

المبحث الرابع: موقف الجزائريين من قانون السيناتوس كونسلت.

تمحورت مواقف الجزائريين إزاء هذا القانون بين الرفض والتأييد فهناك من

الجزائريين وهم أقلية طلبوا الجنسية الفرنسية، وأصبحوا مواطنين فرنسيين لهم نفس

الحقوق السياسية والمدنية التي يتمتع بها الفرنسيون، أما الراضين لهذا القانون فهم

الأغلبية الساحقة من الجزائريين الذين اعتبروه تخلي عن دين الإسلام واعتداء على

مقومات الشخصية الجزائرية⁴.

1 عبد الوهاب بن خليف: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط 1، دار طليطلة، الجزائر، 2009، ص 43، 44.

2 زبير سيف الإسلام: المرجع السابق، ص ص 31، 32.

3 صالح فركوس: المرجع السابق، ص 399.

4 عمار عمورة: المرجع السابق، ص 269.

كتب الرفضون لهذا القانون عريضة سنة 1871م حملت المئات من توقعات الجزائريين، الذين كانوا يرفضون محاولات الاستعمار الإدماجية، وكانت هذه انتفاضة سلمية جاءت ردا عن هذا القانون الذي حاولت به فرنسا سلخ المجتمع الجزائري عن كيانه الإسلامي¹.

كما قام الجزائريون بتحرير عرائض أخرى ضد سياسة التجنيس الفرنسية مقابل التنازل عن الأحوال الشخصية من عريضة 1887، التي وقعها حوالي 1700 شخص من سكان قسنطينة الذين تحدثوا باسم الجزائريين عن رفضهم المطلق لهذه السياسة، حيث استهل موقعوا هذه العريضة الموجهة إلى أعضاء البرلمان الفرنسي كلمتهم بالعبارات التالية التي نشرح أسباب رفضهم للتجنيس: "إن أخذ الجنسية الفرنسية سوف يكون من نتائجها بالنسبة إلينا، الإلغاء التام لقوانيننا ونظامنا من حيث المسائل المادية (كالأموال والممتلكات)، ومن حيث قوانين الأحوال الخاصة..."، مضيفين إلى ذلك قولهم: "إن أعز المنى لدينا وأشد ما نحرص عليه هو الحفاظ على قوانيننا... فضلا عن هذا فإن تجنيسنا الإجمالي العام وبدون قيد ولا شرط، سوف يفضي إلى التخلي عن عوائدنا، وسوف يفسد أخلاقنا"².

1 المرجع نفسه.

2 مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 238، 239.

الفصل الثاني

قانون التجنيس لسنة 1919م

المبحث الأول: ظروف صدوره

المبحث الثاني: مضمونه

المبحث الثالث: أهدافه

المبحث الرابع: موقف الجزائريين منه

المبحث الخامس: نتائجه

المبحث الأول: ظروف صدوره.

1- ظروف صدوره:

شهدت الجزائر محاولات كثيرة للإصلاحات نتيجة لنمو الوعي السياسي لدى النخبة الجزائرية، هذا ما دفع الساسة الفرنسيين إلى التفكير في إصدار قوانين تخدم مصلحتهم خاصة أنهم في زمن الحرب¹.

ويتضح ذلك في الرسالة المشتركة التي بعث بها كليمنصو فليغ إلى رئيس الوزراء الفرنسي "بريان"²، فتم تشكيل مجموعة من النواب تطالب بالإسراع في اتخاذ إصلاحات فوافق رئيس الوزراء الفرنسي علي إفساح المجال للجزائريين كي يتمتعوا بالمزيد من الحقوق المدنية وهذا ما أَرْضَى أعضاء النخبة ولم يَرْضَى المواطنين الجزائريين³.

وفي سنة 1916م استغلت الحكومة الفرنسية برئاسة كليمنصو الحاكم العام على الجزائر شارل لوتو الوضع فانتهجت سياسة القمع والإبادة ضد المقاومة الشعبية التي ظهرت في الجزائر، هذا ما دفع إلى تنصيب حاكم عام جديد على الجزائر "جوثار" في 30 نوفمبر 1918م وجورج كليمنصو على الوزارة فبدأت بوادر القانون تظهر، خاصة عندما قدمت الحكومة الفرنسية لدارسته والنظر في إمكانية تطبيقه ويعد قانون 1919م أول قانون يحدد وضع الجزائريين بالنسبة للجنة الفرنسية، بعد قانون السيناتوس كونسلت في 14 جويلية 1865م الذي قسم الجزائريين إلى رعايا لاحق لهم، وجزائريين لهم كل الحقوق لأنهم متجنسين ويعتبر قانون "مارسي موتو" اللبنة الأخيرة لإصدار قانون 1919م⁴.

1 أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص257.

2 يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من (1830-1954)، دار البصائر للنشر والتوزيع، حسين داي، الجزائر، 2009، ص 266.

3 سعد الله: مرجع سابق، ص ص 266، 267.

4 سعد الله: الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 269.

وصدر قانون 1919م عقب نهاية الحرب العالمية الأولى حيث يقول فرحات عباس "في آخر الحرب منحنا فرنسا دستوراً ولم يصبح ذلك ممكناً إلا بفضل "جورج كلمونصو" ونفوذه، وفي حقيقة الأمر أن هذا الإصلاح لم يغير من حالتنا بل بقينا رعايا من أهل الذمة إن صح التعبير، وبقية القوانين تقوم حاجزاً بين العربي والفرنسي"¹.

2- دوافعه:

كانت هناك مجموعة دوافع مباشرة دفعت فرنسا إلى إعلان إصلاحات 1919م نذكر منها:

- الضغوطات التي كانت مفروضة على الفرنسيين للإصلاح في الجزائر، كضغوط الدعاية الألمانية العثمانية، باعتبار أن الجزائر كانت تابعة للخلافة العثمانية سابقاً².
- ثورة العرب في الشرق الأدنى "ثورة الشريف حسين" 1916م التي ساهم فيها بعض الجزائريين منهم "الشيخ العقبي" الذي عاد إلى الجزائر بعد نهاية ح ع 1، علماً أن هذه الثورة كانت رافضة لسياسة التتريك³.
- نجاح الثورة البلشفية 1917م وانتصار الأقليات المضطهدة في أوروبا وازدياد الوعي العمالي بين العمال الجزائريين، واختلاطهم بالعمال الفرنسيين، وأثر ذلك على نفسيتهم⁴.
- وقع مبدأ حق تقرير المصير على الشعوب المضطهدة⁵.

1 فرحات عباس: ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر رحال، دار القصب للناشر، 2005، ص 137.

2 أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 257.

3 أحمد مريوش: الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية، ط1، مطبعة هومة، 2007، ص 48.

4 عبد الحميد زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 57.

5 أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، ط3، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2005، ص 9.

- اعتراف فرنسا بالدور البطولي الذي لعبه الشباب الجزائري في تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني ومعظمهم كان مكرها بسبب قانون التجنيد الإجباري* الذي صدر سنة 1912م¹.

- بروز كوكبة النخبة الجزائرية التي تطالب برفع المظالم والتسوية في الحقوق والتنديد بسياسة النظام الاستعماري أمثال عمر بوضربة، أحمد بن رحال²، كما أسست جماعة النخبة حركة صحافية لم تشهدها الجزائر من قبل، وظهرت صحافة تنير الجدل حول قضايا وطنية ومطالب جزائرية وأحدثت هذه الصحافة نقلة نوعية في الأفكار وأرست بداية جديدة في الثقافة السياسية التي جسدها النخبة الجزائرية في تقديمها العرائض الحكومة الفرنسية خاصة العريضة التي تقدمت بها النخبة الجزائرية³ بقيادة المحامي بوضربة واستقبلت من طرف جورج كليمنصو والتي احتوت على توقيع 10 آلاف من الجزائريين الرافضين لقانون التجنيد الإجباري⁴.

- ظهور كوكبة من رجال السياسة الفرنسية الداعين إلى التعاطف مع المطالب الجزائرية، والعمل بتقديم الإصلاحات أمثال: وليغ مليلي جون جوريس البان روزي⁵ إلى مجموعة من الجمعيات والصحف الفرنسية التي تعاطفت مع سياسة الإصلاحات الفرنسية منددة

* قانون التجنيد الإجباري: صدر في 31 جانفي 1912م نص على تجنيد الشباب الجزائري الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و20 سنة.

1 عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 216.

2 أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، د.م، د.ت، ص 161.

3 أحمد مريوش: القضايا الوطنية في اهتمامات الانتيجانيسيا الجزائرية ما بين (1876-1927)، مجلة حولية المؤرخ، العدد الثاني، اتحاد المؤرخين الجزائريين، 2002، ص 219.

4 جمال خرشي: الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830-1962)، ترجمة: عبد السلام عزيزي، دار القصة للنشر، 2009، ص 363.

5 أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص 161.

بالقوانين الجائرة المفروضة على الجزائريين منها صحيفة لوتان وجمعية حقوق الإنسان¹.
 - الضغط الوطني داخل الجزائر، وانتشار الفكر التحرري، وبروز ثورات مناهضة للاستعمار الفرنسي في مختلف ربوع القطر الجزائري، خلال ح ع 1 كثورة الأوراس في الشرق، وثورة الهقار في أقصى الجنوب وثورة عين بسام في الوسط² غير أن المؤرخ الإنجليزي "أرلوند ثوينير" علق على الإصلاحات الفرنسية في الجزائر على أنها مبادرة فرنسية مشيرا إلى ذلك بقوله "إن هذه الإصلاحات جاءت نتيجة للمبادرة الفرنسية وليس لضغط أية حركة سياسية منظمة من جانب الأهالي الجزائريين" مضيفا إلى ذلك "أن فرنسا قد قررت تلك الإصلاحات لكي تظهر اعترافها بالجميل للجزائريين"³.

- مساهمة المهاجرين الجزائريين في نشر دعاية الجامعة الإسلامية التي تدعو إلى التحرير العقلي وترقية الدين الإسلامي ونبذ الاستعمار والمطالبة بالتحرر من العبودية خاصة بعد التطورات السياسية في الشرق بعد ثورة تركيا الفتاة والحرب الليبية الطرابلسية عام 1911م⁴.

- نشاط الدعاية الألمانية العثمانية المعادية لفرنسا في المغرب الأقصى، وتقربها من المهاجرين بعد اندلاع ثورة الأمير عبد المالك الجزائري*، التي لقيت احتسانا كبيرا لدى الجزائريين⁵.

5 شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة: المنجمي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 34.

2 شارل روبيير أجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1912)، ترجمة: حاج مسعود، ط1، ج2، دار الرائد للكتاب، 2007، ص 815.

3 أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص257.

4 يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 99.

* الأمير عبد المالك الجزائري: هو عم الأمير خالد وابن الأمير عبد القادر الجزائري بدأ عمله منذ فرض الحماية الفرنسية على المغرب، وخاض عدة معارك ضد فرنسا.

5 أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء، مرجع سابق، ص 105.

- نمو الوعي السياسي الجزائري نتيجة أحداث العالم الخارجية كقيام الشيوعية الروسية، وتأسيس عصبة الأمم، وحرب الريف في المغرب¹.

المبحث الثاني: مضمونه.

نص قانون التجنيس لسنة 1919م على ما يلي:

- حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية شرط أن يتنازلوا عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية² واقتصر هذا القانون على فئة معينة من المسلمين الجزائريين مثل: العسكريين القدامى والجزائريين الذين قدموا تضحيات ملموسة أثناء ح ع 1، إضافة إلى التجار والملاك وأعضاء الغرفة التجارية وأعضاء الغرفة الزراعية³، فقد وضع هذا القانون مجموعة من الشروط للحصول على الجنسية الفرنسية هي:

- أن يكون عمر الشخص 25 سنة مع الأولوية لمن يتمتع والده بالجنسية الفرنسية.

- أن يكون غير متزوج.

- أن يكون قد خدم في الجيش الفرنسي وحاصل على وسام فرنسي.

- أن يكون موظفا لدى السلطات الفرنسية⁴.

- أن يعرف الكتابة والقراءة باللغة الفرنسية.

- أن لا يكون قد قام بعمل معادي بفرنسا.

- أن يكون حاملا للشهادة الأهلية أو دبلوم أعلى.

- أن يأتي بشهادة حسن السيرة والسلوك⁵.

1 ناهد إبراهيم الدسوقي: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الحركة الوطنية في فترة ما بين الحربين (1917-1939)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، ص 98.

2 أحمد مهساس: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من ح ع 1 إلى الثورة المسلحة، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، ص 40.

3 ناهد إبراهيم الدسوقي: مرجع سابق، ص 98.

4 أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ص 272-273.

5 المرجع نفسه.

كل هذه الشروط عبارة عن حواجز وضعتها فرنسا قصد منع الجزائريين من الحصول على الجنسية الفرنسية فمثلا: طلب شهادة حسن السيرة والسلوك يعني حرمان الجزائريين الذين تعرضوا للعقاب في إطار قانون الأهالي من الحصول على الجنسية الفرنسية¹.

المبحث الثالث: أهدافه.

هدفت فرنسا من خلال قانون 1919م إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة فيما يلي:

- تشويه صورة حركة الشباب الجزائري لدى الرأي العام الفرنسي.
 - إخضاع الشعب الجزائري بأساليب سياسية وإصلاحية².
 - إيجاد نظام ثابت للحصول على حق المواطنة الفرنسية.
 - ضمان الهدوء في المستعمرات الفرنسية باستخدام سياسية ذر الرماد في العيون.
 - قمع الحركات الوطنية الجزائرية والقضاء على نشاطها³.
- وفي نظرنا فإن الأهداف الكبرى من وراء هذا القانون هي:
- فرنسة المجتمع الجزائري عن طريق سلخ فئة منه تروج للثقافة الفرنسية وتقسيم المجتمع الجزائري عن طريق إيجاد فئة موالية لفرنسا تعمل على حماية مصالحها.
- ### المبحث الرابع: موقف الجزائريين منه.

تباينت مواقف الجزائريين من قانون 1919م بين الرفض والتأييد حيث كانت ردود الأفعال متقاربة بشكل كبير، وتتجسد لنا هذه المواقف من خلال:

1-موقف أعضاء النخبة:

شعروا بخيبة أمل بخصوص قانون 1919م فقد كانوا يأملون أنهم بخدمتهم في الجيش الفرنسي وبالتعبير عن ولائهم لفرنسا فإنها ستمنحهم كامل الحقوق السياسية

1 عمار بوحوش: مرجع سابق، ص ص 216، 217.

2 أحمد مهساس: مرجع سابق، ص ص 41، 43.

3 ناهد إبراهيم الدسوقي: مرجع سابق، ص ص 98-142.

والمدينة كمواطنين فرنسيين لكن داخل إطار القانون الإسلامي¹ ومثل النخبة فرحات عباس* معتبرا إن إصلاح 4 فيفري 1919م عبارة عن إصلاح متواضع ومهلل كونه لم يرقى بالجزائريين إلى مواطنين ولم يقدم إي حل منطقي لمسألة الجنسية².

2- موقف حركة الشبان الجزائريين:

انقسمت الحركة في موقفها إلى تيارين:

التيار الأول: تيار يأمل الانتفاع بالتجنس وبالتمثيل المحتمل في غرفة النواب³ تزعم هذا التيار "ابن تهامي والمحامي بوضربة وصالح" كانوا يحملون الجنسية الفرنسية، فأيدوا القانون، وأن تعطي الهوية الفرنسية للجزائريين بعد التخلي عن الهوية العربية الإسلامية على أمل أن يكونوا متساوين مع الأوروبيين في الحقوق⁴.

التيار الثاني: تزعمه الأمير خالد والحاج موسى وقايد حمود مدير جريدة الأقدام طالبو بالحصول على الجنسية الفرنسية مع الاحتفاظ بالهوية العربية الإسلامية⁵ وكتب الأمير خالد مقالا في جريدة الأخبار التي توجهها الحكومة الفرنسية عارض فيها فكرة التجنيس وكان الأمير خالد متشائم فوقف موقف المتحفظين⁶.

هذا الموقف اكسب الأمير سمعة كبيرة في أوساط الجماهير التي كانت تتابع باهتمام النقاش الدائر حول موضوع التجنيس، وكانت الانتخابات البلدية عام 1919م مناسبة

1 أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج 2، ص 277.

* فرحات عباس: ولد سنة 1899 بجيجل التحق بالثورة 1956م ترأس الحكومة المؤقتة 1958، شارك في صياغة بيان أول فيفري 1943، أسس صيدلية 1932 بسطيف. (أنظر: فرحات عباس: المصدر السابق، الواجهة).

2 فرحات عباس: مرجع سابق، ص 95.

3 أحمد مهساس: مرجع سابق، ص 40.

4 عمار بوحوش: مرجع سابق، ص 221.

5 أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 277.

6 محفوظ قداش: الأمير خالد ونشاطه السياسي بين (1919-1925)، مجلة تاريخية وحضارة المغرب، العدد الرابع، كلية الآداب، جامعة الجزائر، 1968، ص 37.

لاحتدام النقاش بعد أن تقدم الأمير خالد* بقائمة من المتجنسين منافسا بها المتجنسين بزعامة ابن تهامي¹.

3- موقف الإقطاعيون الجزائريون والمرابطون:

كانوا قلقين من إمكانية حدوث شغب بين الفرنسيين والجزائريين يخلفه هذا القانون²، وذلك لأنهم كانوا يخدمون فرنسا بولاء ولا يرفضون لها طلبا.

المبحث الخامس: نتائجه.

رغم أن السياسة الفرنسية كانت دوما تنتهج سياسة ذر الرماد في العيون، حسب القوانين التي أصدرتها لكن مع هذا القانون نلمس فيه مجموعة من النتائج والتي يمكن تعدادها كالآتي:

- ازدهار حركات المقاومة في الجزائر مثل: حركة الشباب الجزائري (تيار الأمير خالد)
- انقسام حركة الشباب الجزائري إلى قسمين قسم مع التجنيس وقسم مع التجنيس، لكن شريطة الاحتفاظ بالهوية العربية الإسلامية³.
- انقسام الجزائريين بظهور فئة موالية لفرنسا مما أدى إلى تعميق الهوة بين الجزائريين⁴.

* الأمير خالد: هو الأمير خالد بن الهاشمي بن الأمير عبد القادر الجزائري، ولد بدمشق 20 فيفري 1875، انتقل إلى الجزائر رفقة والده وتعلم في ثانوياتها، ثم انتقل إلى باريس ودرس بثانوية لويس الكبير 1885، ثم اندمج في الكلية العسكرية بباريس 1892، أرغم على الإقامة الجبرية في بوسعاد 1895، شارك في المؤتمر الإسلامي ومؤتمر فرساي، والانتخابات البلدية 1919م كان له مسار حافل بالنشاطات ضد فرنسا، (انظر عبد الرحمان الجبلاي: تاريخ الجزائر العام، ج4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 470، 471).

1 أحمد مهساس: مرجع سابق، ص 41.

2 أبو القاسم سعد الله: نفسه، ص 286.

3 أحمد مهساس: المرجع السابق، ص ص 44، 45.

4 ناهد إبراهيم الدسوقي: المرجع السابق، ص ص 67، 68.

الفصل الثالث

قانون التجنيس لسنة 1936م

المبحث الأول: ظروف صدوره

المبحث الثاني: مضمونه

المبحث الثالث: أهدافه

المبحث الرابع: موقف الجزائريين منه

المبحث الأول: ظروف صدوره.

1- ظروف صدوره:

وضعت هذا المشروع حكومة الجبهة الشعبية* عقب انتصارها في انتخابات 1936م بفرنسا، وذلك تجاوبا للمطالب التي تقدم بها وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري¹ الذي شارك فيه النواب ورجال الفكر وجماعة من العلماء وانهقد المؤتمر يوم 7 جوان 1936م ولم يحضر المؤتمر أعضاء حزب الشعب الجزائري الجديد وذلك لأن دعوتهم الانفصالية كانت تتنافى مع المبادئ التي نادى بها فيوليت² وقدم وفد يمثل المؤتمر المطالب إلى رئيس الحكومة الفرنسية "ليون بلوم"^{**} بتاريخ 23 جويلية 1936 وكانت هذه المطالب في مجملها مطالب إصلاحية³ واعتبرت هذه المطالب عبارة عن ميثاق قوامه مشروع فيوليت فتم طرحه على مجلس النواب الفرنسي في 30 ديسمبر 1936م في ظل هذه الظروف تم طرح قانون التجنيس لسنة 1936م⁴.

2- دوافعه:

أ- الدوافع السياسية:

_ كثرة الاضطرابات التي واجهتها فرنسا بالجزائر ما بين سنة 1835-1936م حيث شن العمال الجزائريين عددا من الإضرابات في المعامل والمصانع التي يسيطر عليها المعمرون آنذاك، وذلك للمطالبة برفع الأجور وتحقيق المساواة بينهم وبين العمال

* الجبهة الشعبية: اصطلاح الساسة في غرب أوروبا على تسمية اختلاف الأحزاب السياسية اليسارية وخاصة الاشتراكية والشيعوية بالجبهة الشعبية (انظر: نهاد الدسوقي، ص 218).

1 أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص 243.

2 أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص 170.

** ليون بلوم: شغل منصب رئاسة وزارة الجبهة الشعبية، وكان وزير الداخلية وضع رفاة مورييس فيوليت مشروع بلوم فيوليت (انظر الدسوقي، ص 218).

3 صالح فركوس: المرجع السابق، ص 410، 411.

4 أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص 243.

الفرنسيين ومن بين هذه الإضرابات نذكر: إضراب العمال بسيدي موسى في 11 جوان 1936م وفي 15 جوان 1936م ببئر توتة، وإضراب عمال سيدي بالعباس في 4 جوان 1936م مما أدى إلى حدوث اصطدام بين العمال والقوات الفرنسية حيث جرح فيها حوالي 4 آلاف شخص¹.

-تخوف موريس فيوليت* من انتقال عدوى الروح القومية المتأججة التي ظهرت في بقية أنحاء العالم العربي، إلى النخبة الجزائرية خاصة وان أفكارها تتماشى مع أفكار النخبة الجزائرية².

-تغير ميزان القوى مع بداية سنة 1931م لصالح الحركة الوطنية الجزائرية.

-استمرار حزب نجم شمال إفريقيا في نشاطه رغم حله.

-ميلاد جمعية علماء المسلمين التي أحدثت تحولات عميقة في الذهنية الوطنية الجزائرية³.

2- الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

-مخلفات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م، والتي كشفت عن نواحي ضعف فرنسا في مستعمراتها، ما جعلها تدخل في متاهات المشاكل الداخلية والخارجية، هذا ما أدى إلى انخفاض في أسعار المواد الفلاحية، وانهيار أسعار الحبوب، وسقوط قيمة الأجور، وتعطل المشاريع العامة، هذا ما أثر على فرنسا بسبب ارتباط الاقتصاد الجزائري باقتصادها.

1 يحي بوعزيز: الاتحاد اليميني في الحركة الوطنية (1912-1948)، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر، الجزائر، ص48.

* موريس فيوليت: كان ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي وأصبح فيما بعد عضو في مجلس الشيوخ الفرنسي ساهم في الحياة الفرنسية ولاسيما فيما يتعلق بالمستعمرات، اضطلع الحركة الوطنية بالجزائر عين كوال عام على الجزائر سنة 1927. (انظر فرحات عباس، المصدر السابق، ص147).

2 ناهد إبراهيم الدسوقي: مرجع سابق، ص 219.

3 أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص 16.

-انفراد المعمرين بالاستقلال المادي للجزائر بمقتضى قانون 19 سبتمبر 1919م واستقلال الفلاحين الجزائريين.

-انتشار الفقر والمجاعة والأوبئة والأمراض في الجزائر.

-ظهور نهضة فكرية أدت إلى ظهور صحافة وطنية لعبت دورا هاما في رفع الوعي الفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري، كما ظهرت نوادي وجمعيات ثقافية خلفت نشاط سياسيا واسعا والمتمثل في المحاضرات والدروس والمهرجانات والذي أدى إلى ظهور النخبة على اختلاف ثقافتهم¹.

المبحث الثاني: مضمونه.

نص قانون التجنيس لسنة 1936م على ما يلي:

-منح حق المواطنة الفرنسية لحوالي 30 ألف جزائري² دون التخلي عن وضعهم الشرعي والمدني كمسلمين حيث نصت مذكرة المشروع على: "سيسمح للوطنيين ممارسة الحقوق السياسية التي يتمتع بها المواطنين الفرنسيين دون التخلي عن وضعهم الشرعي كمسلمين أو إجراء تعديل في وضعهم المدني وبذلك يمكنهم التمتع بكامل الحقوق السياسية الخاصة بالتشريع الفرنسي"³.

وخص هذا القانون فئة من الجزائريين وهم حملة الشهادات وبعض الموظفين، وقدماء المحاربين وحملة الأوسمة والقيادة حيث مكنهم من اكتساب الجنسية الفرنسية والانتخاب في القسم الأول مع الفرنسيين دون إلزامهم بالتخلي عن قانون الأحوال الشخصية⁴.

-منح حق الانتخاب لفئة قليلة من الجزائريين وهم جماعة النخبة الذين كانوا يحملون الجنسية الفرنسية وجعلهم من الهيئات الانتخابية الفرنسية.

1 أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج3، ص ص 39، 44.

2 العربي الزبيدي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العربي، 1999، ص 34.

3 ناهد إبراهيم الدسوقي: المرجع السابق، ص 220.

4 رابح لونيسي: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، دار المعرفة، الجزائر، ص 230.

-منح الجنسية الفرنسية لبعض الجزائريين وجماعة النخبة¹ وان تمتد الحقوق السياسية إلى الصفوة الجزائرية، مع ذوي الرتب والمجازين والموظفين².

المبحث الثالث: أهدافه.

كان لفرنسا الرغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف وهذا من وراء اقتراحها لمشروع التجنيس لسنة 1936م والتي تمثلت في ما يلي:

-قمع الشعور الوطني الإسلامي.

-محاولة استئصال الأمة الجزائرية من مقوماتها العربية والإسلامية³.

-تطبيق سياسة الإدماج التام حيث عبر فيوليت عن ذلك قائلا: "إن السياسة الفرنسية في الجزائر لا يمكن أن يكون لها سوى شكل واحد هو الإدماج"⁴.

-رغبة حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية في كسب ثقة الجزائريين⁵.

-تقسيم الشعب الجزائري وعزل النخبة عن الجماهير⁶ وجعل الجزائريين يعارضون بعضهم البعض مقابل ذلك ينعم الاستعمار بالسعادة.

-الرغبة في تحويل الجزائر إلى أرض فرنسية على مراحل وهكذا يتم فصل الجزائر شيئا فشيئا عن شمال إفريقيا وعن العالم العربي الإسلامي⁷.

-إذابة الجزائر في الكيان الفرنسي، وإنهاء وجودها ككيان مستقل بكل مقوماته وذلك بدمجها في فرنسا سياسيا وإداريا وثقافيا وروحيا ولغويا.

1 عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931-1945)، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة قسنطينة، 1986، ص 259.

2 شارل روبيير أجيرون: المرجع السابق، ص 145.

3 صالح فركوس: المرجع السابق، ص 401.

4 ناهد إبراهيم الدسوقي: المرجع السابق، ص 218.

5 أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص 193.

6 مصالي الحاج: مذكرات مصالي الحاج (1898-1939) ترجمة: محمد المعراجي، تصدير، عبد العزيز بوتفليقة، منشورات anep، ص 218.

7 بنيامين سطورا: مصالي الحاج (1898-1974)، دار القصة للنشر، الجزائر، ص 138.

المبحث الرابع: موقف الجزائريين منه.

تجسد موقف الجزائريين إزاء هذا المشروع بين الرفض والتأييد وكانت على النحو

التالي:

1- موقف النخبة:

ترعّمها في البداية فرحات عباس وابن جلول، رحبت النخبة بهذا المشروع ورأت فيه خلاصها وخلاص الجزائر من حالة الأهلية¹، وذلك لأن هذا المشروع يتماشى مع أفكارها ومبادئها لأنهم كانوا من دعاة الإدماج وبعد انعقاد المؤتمر الإسلامي الثاني الذي لم يحقق نجاحا مثل المؤتمر الإسلامي الأول، بدأت النخبة بالانسلاخ عن السلطة الفرنسية، حيث أسس ابن جلول سنة 1938م تنظيم حمل اسم "التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري" أكد فيه على المطلب الإصلاحية التي أعلن عنها المؤتمر الإسلامي الأول.

أما فرحات عباس فقد انفصل عن ابن جلول وأسس هو الآخر "الاتحاد الشعبي الجزائري" الذي هدف للدفاع عن حق المواطنة الفرنسية ولكنه ضد الإدماج حيث صرح قائلا: "تريد التقارب وليس الإدماج"².

2- موقف حزب نجم شمال إفريقيا:

عارض النجم مشروع 1936م معارضة شديدة، وكان ضد كل المشاريع الفرنسية التي تستهدف المساس بكرامة الجزائريين³.

رفض النجم هذا المشروع لأنه كان يدعو إلى ربط الجزائريين بفرنسا عن طريق الاندماج⁴، ويعتبر نجم شمال إفريقيا الذي يرأسه مصالي الحاج والذي أصبح يعرف فيما بعد بحزب الشعب الجزائري هو الوحيد الذي رفض ربط الجزائر بفرنسا⁵.

¹ - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج3، ص 19.

² - ناهد إبراهيم الدسوقي: مرجع سابق، ص 229-230.

³ - صالح فركوس: مرجع سابق، ص 410.

⁴ - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج3، ص 19.

⁵ - أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين، مرجع سابق، ص 243.

3- موقف جمعية العلماء المسلمين:

أيدت الجمعية المشروع لكنها تحفظت على بعض بنوده وحاربت الإدماج¹، مطالبة بحفاظ المسلمين على أحوالهم الشخصية ولكن الجمعية وضعت استثناءات في موافقتها على المشروع لأنه في نظرها يستجيب بصورة جزئية لبعض آمال المسلمين وأن موافقتها عليه هي مرحلة مؤقتة لا غير.²

4- موقف الشيوعيين الجزائريين:

كان التأييد المطلق للمشروع، حيث أيدت القوى الشيوعية في كل من باريس والجزائر المشروع ففي سنة 1936م حدث اتفاق بين الحزب الشيوعي الجزائري والحزب الشيوعي الفرنسي حول وجود "جزائر حرة متحدة مع الشعب الفرنسي وإيجاد مجتمع المصالح"³.

لكن إثر فشل مشروع 1936م تغيرت موقفه السياسية وأصبح يتحدث عن إيديولوجية الأمة الجزائرية.

¹ - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج3، ص 19.

² - أحمد الخطيب: نفسه، ص 244.

³ - ناهد إبراهيم الدسوقي: مرجع سابق، ص 223.

خاتمة

خاتمة:

في الأخير نخلص إلى أن هدف فرنسا من احتلال الجزائر تمحور منذ البداية حول محو وطمس الهوية الجزائرية وابتلاع الكيان الجزائري وتذويبه في الكيان الفرنسي وذلك بإتباع سياسة محكمة وشاملة، حيث انتهج الاستعمار الفرنسي لتحقيق غايته سياسية احتوائية شاملة تمكنه من وضع يده على أهم مقومات الشخصية الجزائرية، فعملت على إحلال اللغة الفرنسية من خلال فرنسا التعليم والإدارة، وطمس الدين الإسلامي، إضافة إلى فرض مجموعة من القوانين الهادفة إلى تجنيس وإدماج الشعب الجزائري برمته في فرنسا ثم سلخه من وطنيته ومن جنسه الأصيل.

قوبلت هذه القوانين برفض واسع من طرف الشعب الجزائري ككل جسدت بعض الشخصيات هذه المواقف كالأمير خالد الذي طالب بالتجنيس لكن مقابل الاحتفاظ بالأحوال الشخصية، وكان للجمعيات العامة دور في رفض القوانين كجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي استتكرت بشدة قوانين التجنيس خاصة قانون 1936م، وحاول علماءها وعلى رأسهم ابن باديس كشف نوايا فرنسا السيئة للحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية، بتأكيدا على أن الجزائر وطن عربي مسلم مربوط بالأصل مع الأمة العربية الإسلامية العريقة معتبرة أن كل من يتجنس من الجزائريين متمرّد ومرتد عن الدين الإسلامي. وبسبب رفض السكان المسلمين قوانين التجنيس وعزوفهم عن التجنيس أفضل الجزائريون المخطط الاستعماري الصليبي الذي كان يهدف إلى فصل الجزائر أمة وكيانا عن تراثها الحضاري ومحيطها العربي الإسلامي.

العلماء حقا

الملحق رقم (1):

جدول يوضح لنا عدد المتجنسين منذ سنة 1920 إلى غاية 1938م وهو كالاتي¹:

عدد المتجنسين	السنة	عدد المتجنسين	السنة
152	1930	17	1920
127	1932	56	1922
155	1934	29	1924
142	1936	67	1926
190	1938	38	1928

¹ علي مراد: المصدر السابق، ص 405.

الملحق رقم (02):

Article 01:

- Il peut, sur sa demande, être admis à jouir des droits de citoyens français; dans ce cas, il est régi par la loi française.
- Il peut être admis à servir dans les armées de terre et de mer. Il peut être appelé à des fonctions et emplois civils en Algérie.
- Il peut, sur sa demande, être admis à jouir des droits de citoyen français; dans ce cas, il est régi par les lois civiles et politiques de la France.

Article 02:

- L'indigène israélite est français, néanmoins il continue à être régi par son statut personnel.
- Il peut être admis à servir dans les armées de terre et de mer. Il peut être appelé à des fonctions et emplois civils en Algérie.
- Il peut, sur sa demande, être admis à jouir des droits de citoyens français ; dans ce cas, il est régi par la loi française.

Article 03:

- L'étranger qui justifie de trois années de résidence en Algérie peut être admis à jouir de tous les droits de citoyen français.

Article 04:

- La qualité de citoyen français ne peut être obtenue, conformément aux articles 1, 2 et 3 du présent sénatus-consulte, qu'à l'âge de vingt et un ans accomplis ; elle est conférée par décret impérial rendu en Conseil d'Etat.

Article 05:

- Un règlement d'administration publique déterminera :
- les conditions d'admission de service et d'avancement des indigènes musulmans et des indigènes israélites dans les armées de terre et de mer ;
- les fonctions et emplois civils auxquels les indigènes musulmans et les indigènes israélites peuvent être nommés en Algérie ;
- les formes dans lesquelles seront instruites les demandes prévues par les articles 1, 2 et 3 du présent sénatus-consulte.

La loi Jonnart du 4 février 1919

La loi Jonnart accorde à de nouvelles catégories d'Algériens un droit individuel à la naturalisation à certaines conditions et octroie à certains musulmans un droit collectif à élire des représentants dans les assemblées algériennes.

Après la mobilisation d'environ 173 000 indigènes dans les tranchées de la Première Guerre mondiale, et la perte de plus de 25 000 d'entre eux, la France se sent redevable d'une dette de sang. La loi du 4 février 1919, dite loi Jonnart, est sensée être une compensation. Mais elle sera maigre et loin de contenter les Algériens qui souhaitent l'égalité avant tout.

Cette loi, du nom du parlementaire et ancien ministre, Gouverneur général de l'Algérie à trois reprises, Célestin Jonnart, accorde la citoyenneté à plusieurs catégories de Musulmans, mais pour obtenir une naturalisation individuelle, la renonciation au statut personnel est nécessaire. En d'autres termes, il leur faut renoncer à leur religion. Et cette idée est inconcevable pour la majorité. Les Algériens qui accepteront cette condition seront qualifiés de ce terme infamant de « m'toumi » tiré du verbe « retourner », voulant dire apostat, renégat.

D'autre part, les textes de cette loi confèrent aux Algériens possédant certaines qualifications d'avoir servi dans l'armée, savoir lire et écrire en français...) le droit de participer à l'élection de l'assemblée du « douar-commune » et des conseils municipaux, y compris à la désignation du maire. Près d'un demi-million de musulmans sont ainsi appelés à constituer cet électorat primaire, et parmi eux, près de cent mille ont en plus le droit de participer au scrutin pour l'élection des assemblées départementales et centrales.

Ils peuvent être ainsi représentés aux conseils municipaux, conseils généraux et aux Délégations financières. Toutefois, aucune participation n'est prévue à la Chambre des Députés ni au Sénat.

Cette nouvelle loi ouvre aussi aux indigènes la porte de certains emplois subalternes de la fonction publique locale, quarante-quatre fonctions d'autorité expressément énumérées leur restant cependant interdites.

Les indigènes algériens demeurent donc exclus en droit de la plupart des postes de la fonction publique et ce régime de relégation sera maintenu durant tout l'entre-deux-guerres.

Ces mesures, en plus de déplaire- surtout pour ce qui est de la naturalisation et de ses conditions- restent bien en deçà des revendications des Algériens et sont donc loin de mettre fin à l'inégalité dénoncée par les élites.

La loi Jonnart, comme les précédentes, démontre clairement que « si les "indigènes" n'ont pendant des décennies pas été considérés comme des citoyens, c'est essentiellement afin qu'ils n'aient pas le droit de vote, et parce qu'ils n'avaient pas ce droit. Il semble donc clair que l'invention d'une nationalité sans citoyenneté, et plus largement le problème de la non-citoyenneté

indigène, sont intrinsèquement liés à la question du vote, du suffrage. Sur cette ligne, on peut donc d'ores et déjà tenir pour vrai que si la citoyenneté ne peut uni-dimensionnellement se limiter au droit de suffrage, ce dernier n'en constitue pas moins, pour une certaine période, la condition nécessaire, l'élément substantiel, le "noyau dur" », écrit Mohamed Sahia Cherchari, docteur en droit. Synthèse Khadija T.

Sources:

1-Jacques Bouveresse : « Un parlement colonial: les délégations financières algériennes, 1898-1945, Volume 1 ». Publication Univ Rouen Havre

2-Albert Adu Boahen : « Histoire générale de l'Afrique: VII : L'Afrique sous domination coloniale 1880-1935 ». UNESCO, 1989

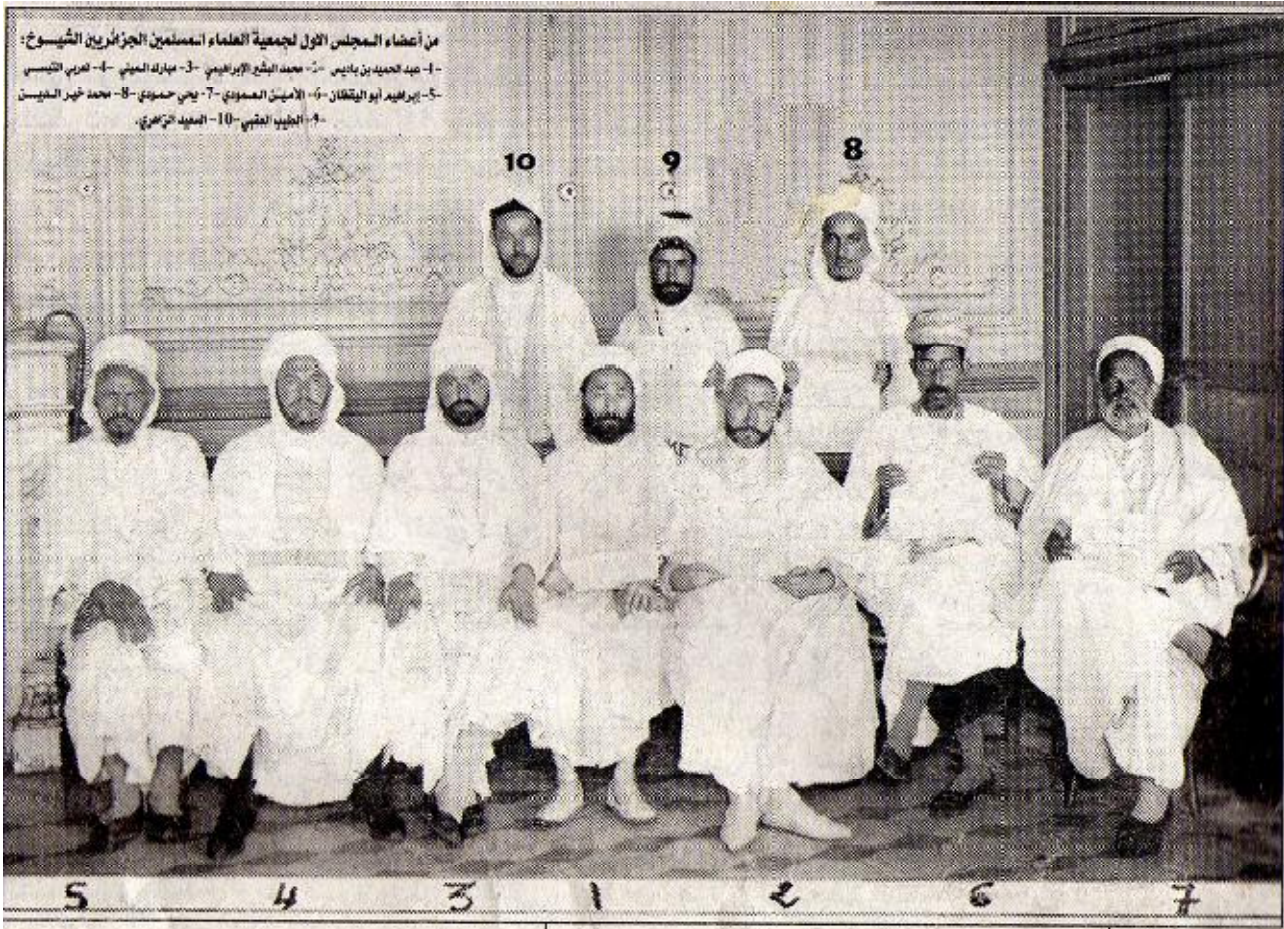
3-Etre à l'origine de son "nomos " », par Brahim Younessi, In <http://algerienetwork.com>

4-1919-1912 »premier « dérapage » de la politique algérienne », par Robert Gauthier, publié en avril 2006 In <http://www.monde-diplomatique.fr>

5- »Semblables et pourtant différents. La citoyenneté paradoxale des "Français musulmans d'Algérie" en métropole », par Alexis Spire, In Genèses, 2003/4 (n°53)

6- « Indigènes et citoyens ou l'impossible universalisation du suffrage », par Mohamed Sahia Cherchari, docteur en droit, Université des sciences sociales de Toulouse. In Revue française de droit constitutionnel, 2004/4 (n° 60)

الملحق رقم (04)¹:
جمعية العلماء المسلمين



¹ حمر العين الزهراء، شبيوط مختارية: أوضاع الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954، مذكرة لنيل شهادة أستاذ التعليم المتوسط، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2009-2010.

الملحق رقم (05): نص فتوى الشيخ ابن باديس حول التجنيس والتوبة منه¹

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على محمد وآله

التجنس بجنسية غير إسلامية يقتضي رفض أحكام الشريعة، ومن رفض حكما من أحكام الإسلام عد مرتدا عن الإسلام بالإجماع، فالمتجنس مرتد بالإجماع. والمتجنس - بحكم القانون الفرنسي - يجري تجنسه عن نسله، فيكون قد جنى عليهم بإخراجهم من حظيرة الإسلام، وتلك الجناية من شر الظلم وأقبحه، وإثمها متجدد عليه ما بقي له نسل في الدنيا خارجا عن شريعة الإسلام بسبب جنائته. فإذا أراد المتجنس أن يثوب فلا بد لتوبته من إقلاع، كما هو الشرط اللازم بالإجماع، في كل توبة، وإقلاعه لا يكون إلا برجوعه للشريعة الإسلامية ورفضه لغيرها. ولما كان القانون الفرنسي يبقى جاريا عليه رغم ما يقول هو في رجوعه، وإقلاعه لا يتحقق عندنا في ظاهر حاله، وهو الذي تجرى عليه الأحكام بحبسه. إلا إذا فارق البلاد التي يأخذ فيها ذلك القانون إلى بلاد تجرى عليه فيها الشريعة الإسلامية. قد يكون صادقا في ندمه فيما بينه وبين الله، ولكننا نحن في الظاهر الذي أمرنا باعتباراه في إجراء الأحكام، لا يمكننا أن نصدقوه وهو ما يزال ملبسا لما ارتد من أجله من أحكام تلك الجنسية، ولهذا لا نقبل توبته ولا تجرى عليه أحكام المسلمين. والذي يقع عليه القضاء بحكم يتحقق أنه حكم الشريعة الإسلامية فيسعى في نقضه بحكم من غيرها، هو برفضه لذلك الحكم وطلبه لغيره مرتد عن الإسلام. وتوبة هذا بإقلاعه عن طلب الحكم الآخر أو بتنفيذه لحكم الإسلام إن كان غيره قد وقع. ومن جعل (التيسطاما) وهي قسمة ماله بين من يشاء بعد موته على غير القسم الإسلامي رافضا للحكم الإسلامي... فهو مرتد عن الإسلام وتوبته بإبطال تلك (التيسطاما) ورجوعه إلى حكم الإسلام. ومن تزوج بامرأة من جنسية غير إسلامية فقد ورط نسله في الخروج من حظيرة الشريعة الإسلامية، فإن كان راضيا لهم ذلك ومختارا له على بقائهم في حظيرة الشريعة الإسلامية فهو مرتد عن الإسلام، جان عليهم، ظالم لهم، وإن كان غير راض لهم بذلك ولا مختارا لهم ذلك على شريعة الإسلام، وإنما غلبته شهوته على ذلك الزواج، فهو أثم بجنائته عليهم وظلمه لهم، لا يخلصه من إثمه العظيم إلا إنقاذهم مما أوقعهم فيه بهجرته بهم. والعلم عند الله.

قال وكتبه خادم العلم وأهله :

عبد الحميد بن باديس .

¹ رابح تركي: جمعية العلماء المسلمين التاريخية 1931-1956، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 372.

مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري

جوان (يونيو) 1936 م

(في السابع من شهر جوان (يونيو) 1936 انعقد في مدينة الجزائر المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي كان أول تجمع من نوعه في البلاد، وقد انتهى بالمطالب الآتية التي رفعها وفد عن المؤتمر إلى حكومة الجبهة الشعبية بباريس . وفيما يلي نص المطالب مأخوذاً من (الشهاب) عدد جويلية (يوليو) 1936 ، وهو عدد خاص بالمؤتمر ، ص 236 - 237) .

- أولاً : إلغاء سائر القوانين الإستثنائية التي لا تنطبق إلا على المسلمين .
- ثانياً : إلحاق الجزائر بفرنسا رأساً ، وإلغاء الولاية العامة الجزائرية ، ومجلس النواب المالية ، ونظام البلديات المختلطة .
- ثالثاً : المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية . مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية لروح القانون الإسلامي ، وتحريم هذا القانون .
- فصل الدين عن الدولة بصفة تامة ، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه .
- إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيساً صحيحاً .
- إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليتمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية والذين يقومون بها .
- إلغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية ، وإلغاء إعتبارها لغة أجنبية .

- الحرية التامة في تعلم اللغة العربية . وحرية القول للصحافة العربية .
- رابعاً : الإصلاحات الإجتماعية : التعلم الإجباري للبنين والبنات - الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الإجباري .
- جعل التعليم مشتركاً بين المسلمين والأوروبيين .
- الزيادة في معاهد الصحة من مستشفيات ومستوصفات ، وفي معاهد الإغاثة : كالمطاعم الشعبية . إنشاء خزانة خاصة للعاملين من العمال .
- خامساً : الإصلاحات الإقتصادية : تساوي الأجر إذا تساوى العمل - تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة ، توزيع إعانات الميزانية الجزائية للفلاحة والصناعة والتجارة والإحتراف على الجميع وعلى مقتضى الإحتياج دون تمييز بين الأجناس .
- تكوين جمعيات تعاونية فلاحية ، ومراكز لتعليم الفلاحين .
- الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض .
- توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين والعمال .
- إلغاء قانون الغاب .
- سادساً : مطالب سياسية - إعلان العفو السياسي العمومي - توحيد هيئة الناخبين في سائر الإنتخابات - إعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه - النيابة في مجلس الأمة .

أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 263، 264.

ملحق رقم (07): وثيقة تبين اعتراض الجزائريين على مشروع التجنيس لسنة
1936م¹



¹ - رايح لونييسي: مرجع سابق، ص 230.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر:

1. أندري جوليان شارل: تاريخ إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة: المنجمي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.
2. الحاج مصالي: مذكرات مصالي الحاج (1898-1939) ترجمة: محمد المعراجي، تصدير، عبد العزيز بوتفليقة، منشورات anep.
3. الجبلاي عبد الرحمان: تاريخ الجزائر العام، ج4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
4. عباس فرحات: ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر رحال، دار القصة للنشر، 2005.
5. على مراد: الإصلاح الإسلامي في الجزائر، ترجمة محمد يحيان، ط 2، دار الحكمة، الجزائر، 2009.

قائمة المراجع:

1. أجيرون شارل روبير: الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1912)، ترجمة: حاج مسعود، ط 1، ج 2، دار الرائد للكتاب، 2007.
2. بن خليف عبد الوهاب: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط 1، دار طليطلة، الجزائر، 2009.
3. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
4. بوعزيز يحي: الاتحاد اليمني في الحركة الوطنية (1912-1948)، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر، الجزائر.
5. بوعزيز يحي: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من (1830-1954)، دار البصائر للنشر والتوزيع، حسين داي، الجزائر، 2009.

6. تركي رابح: جمعية العلماء المسلمين التاريخية 1931-1956، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
7. خرشي جمال: الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830-1962)، ترجمة: عبد السلام عزيزي، دار القصة للنشر، 2009.
8. الخطيب أحمد: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب.
9. الخطيب أحمد: حزب الشعب الجزائري، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب.
10. الدسوقي ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الحركة الوطنية في فترة ما بين الحربين (1917-1939)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001.
11. الزبيري العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العربي، 1999.
12. زبيري سيف الإسلام: سجل في تاريخ الاستعمار، د.ت، د.م.
13. زوزو عبد الحميد: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
14. سطورا بنيامين: مصالي الحاج (1898-1974)، دار القصة للنشر، الجزائر.
15. سعد الله أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، ط3، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2005.
16. سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.
17. عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر.
18. فركوس صالح: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر والتوزيع، د.ت.

19. قداش محفوظ: الجزائر للجزائريين 1830-1954، ت. محمد المعراجي، منشورات ANEP، 2008.
20. لونيبي رابح: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، دار المعرفة، الجزائر.
21. المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية.
22. مريوش أحمد: الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية، ط1، مطبعة هومة، 2007.
23. مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.
24. مهماس أحمد: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من ح ع 1 إلى الثورة المسلحة، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال.

الرسائل الجامعية:

1. بوصفصاف عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931-1945)، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة قسنطينة، 1986.
2. حمر العين الزهراء، شيبوط مختارية: أوضاع الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954، مذكرة لنيل شهادة أستاذ التعليم المتوسط، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2009-2010.

قائمة المجلات:

1. مريوش أحمد: القضايا الوطنية في اهتمامات الانتيجانيسيا الجزائرية ما بين (1876-1927)، مجلة حولية المؤرخ، العدد الثاني، اتحاد المؤرخين الجزائريين، 2002.
2. قداش محفوظ: الأمير خالد ونشاطه السياسي بين (1919-1925)، مجلة تاريخية وحضارة المغرب، العدد الرابع، كلية الآداب، جامعة الجزائر، 1968.

قائمة المفارسة

فهرس الأعلام:

ع	أ
عمر بوضربة: 12	البازي: 12
ف	ابن باديس: 23
فرحات عباس: 17	ابن تهامي: 16
ك	الأمير خالد: 16، 17
كليمنصو فليغ: 10	الأمير عبد القادر: 13
ل	الحاج موسى: 16
ليون بلوم: 19	أحمد بن رحال: 12
م	الشريف حسين: 11
مارسي موتو: 10	ب
موريس فيوليت: 19	بلوم فيوليت: 20
مليلي: 12	بريان: 10
ن	ج
نابليون الثالث: 5	جورج كيمنصو: 10، 11، 12
و	جون جوريس: 12
وليغ: 12	ش
	شارل لوتو: 10

فهرس الأماكن:

أ	ت
الأوراس: 13	تركيا: 13
الجزائر: 5، 10، 11، 12	س
الشرق الأدنى: 11	سيدي بلعباس: 20
المغرب: 14	سيدي موسى: 20
المغرب الأقصى: 13	سطيف: 20
الهقار: 13	ع
ب	عين بسام: 13
بتر توتة: 20	و
	وهران: 20

الفهرسة

قائمة المحتويات

الصفحة

الموضوع

كلمة شكر وتقدير

إهداء

أ-ج مقدمة

الفصل الأول: قانون السيناتوس كونسلت 1865م

5 المبحث الأول: ظروف صدوره

5 المبحث الثاني: مضمونه

6 المبحث الثالث: أهداف فرنسا منه

7 المبحث الرابع: موقف الجزائريين منه

الفصل الثاني: قانون التجنيس لسنة 1919م

10 المبحث الأول: ظروف صدوره

14 المبحث الثاني: مضمونه

15 المبحث الثالث: أهدافه

15 المبحث الرابع: موقف الجزائريين منه

17 المبحث الخامس: نتائجه

الفصل الثالث: قانون التجنيس لسنة 1936م

19 المبحث الأول: ظروف صدوره

21 المبحث الثاني: مضمونه

22 المبحث الثالث: أهدافه

23 المبحث الرابع: موقف الجزائريين منه

26 خاتمة

28 الملاحق

38 قائمة المصادر والمراجع
43 قائمة الفهارس
46 فهرس المحتويات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

